المبحث الأول

موقف السلطة الوطنية الفلسطينية وحركة فتح من الانتخابات

جمال الشوبكي*

متغيرات كبيرة وكثيرة داهمت الواقع الفلسطيني منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام ١٩٩٦، وآمال كبيرة كانت تحدو الشعب الفلسطيني ببناء سلطة ديمقراطية وصولا لدولة عصرية ديمقراطية، وجاء تسويف الاحتلال والمراوغة في تطبيق الاتفاقات، ثم الانقلاب السياسي في إسرائيل تأكيدا على أن المجتمع الإسرائيلي ليس مستعداً لسلام حقيقي إلى أن تفجرت الانتفاضة الفلسطينية على خلفية أزمة التغيرات في المجتمع الإسرائيلي، ثم ما لحق ذلك من أحداث سبتمبر/ أيلول في أمريكا والتي عكست أثارها على المنطقة برمتها، وعلى الساحة الفلسطينية بشكل خاص، وأثرت في المتغيرات والتحولات في المجتمع والقوى السياسية الفلسطينية في مختلف المستويات. فبعد أن كانت الانتخابات استحقاقا سياسيا لانطلاق مرحلة

(*) وزير الحكم المحلي الفلسطيني

جديدة في عمر القضية الفلسطينية من خلال تتويج اتفاق أوسلو بمعاهدة سلام استحقق ومنها في نهاية المرحلة الثانية لاتفاق أوسلو. إلا أن فشل محادثات كامب ديفيد والأزمة السياسية التي تبعته، عطلت الحياة الديمقراطية الفلسطينية، وأدخلت النظام السياسي في أزمة التمديد اللامحدود الزمن للمجلس التشريعي المنتخب منذ ١٩٩٦، كذلك الرئاسة الفلسطينية الأمر الذي أثر بشكل كامل في أداء البنى المختلفة للسلطة الوطنية الفلسطينية سواء المجلس التشريعي أو السلطة التنفيذية أو القضائية، وجاء الاجتياح ليأتي على الوجود المادي للسلطة الوطنية ويبقيها كياناً معنوياً يتمتع بوظائف محدودة جداً، وقد رافق تلك إرهاصات كثيرة داخلية وخارجية بما فيها الدعوات العلنية الأمريكية والإسرائيلية إلى تغير القيادة الفلسطينية وتشويه مفهوم الإصلاح بتركيزه على استهداف الرئيس عرفات.

ثم جاء الاجتياح الواسع للأراضي الفلسطينية ومطالبة الولايات المتحدة الأمريكية علنا بتغيير القيادة الفلسطينية، وما يتبع ذلك من تأكيد الفلسطينيين التمسك بالقيادة الشرعية للشعب الفلسطيني من خلال مواجهة (البلدوزرات) الإسرائيلية بالصدور العارية دفاعا عن الرئيس عرفات حينما جاءت لتدك مقره برام الله، ثم التحول الأمريكي بالضغط لاستبعاد الانتخابات بوصفها خياراً للتغيير ما دام احتمال

مشاركة الرئيس عرفات بالانتخابات واردا، وقد ظل هذا النهج متواصلا لأعوام عديدة.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن إرهاصات المطالبة بالتغيير والديمقراطية والصلاح لم يقتصر على القوى الخارجية حسب، وإنما جاء مطلبا لإرادة فلسطينية شعبية واسعة شعبية واسعة بعد تعطيل الحياة الديمقراطية.

ولسنوات طويلة كان يمكن خلالها إجراء الانتخابات وفي ظل ظروف ومناخات أفضل، إلا أن تردد القيادة بين ضرورة الاستجابة لمطالب الإصلاح الداخلي الوطني، والدعوة لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية، وبين ضغوطات التغيير لأهداف سياسية لقوى خارجية معادية. الأمر الذي أدخل الحياة السياسية الفلسطينية في مأزق سياسي كبير جعل المطالبين بالانتخابات لأسباب وطنية وجيهة، وكأنهم يساندون مؤامرات الإقصاء التي تتعرض لها القيادة الفلسطينية، وقد أثر ذلك في عملية الإصلاح، بل وأدخل المجتمع الفلسطيني إلى أتون ضغوطات داخلية هددت بالانفجار الداخلي على عدة مستويات أولهما:

في إطار حركة فتح: العمود الفقري لمنظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية التي تغيب عنها الممارسة الديمقراطية منذ سنوات.

وتنامي المطالب الداخلية في إطار الحركة إلى الدعوة إلى عقد المؤتمر السادس وإجراء تعديلات جوهرية في بنية الحركة وقيادتها، إضافة إلى تطور حراك القوى السياسية الأخرى سواء في فصائل م.ت.ف أو المعارضة بما فيها حماس والجهاد، أو قوى المجتمع المدني التي بدأت تطالب بالتغيير والإصلاح ومحاربة الفساد وبشكل أساسي ضرورة إجراء الانتخابات، ناهيك عما تحمَّله نظام الحكم المحلي في فلسطين خلال سنوات المواجهة من أعباء وذلك بعد ١٠ سنوات من تعيين رؤساء الهيئات المحلية، وتعطيل عملية الانتخابات المحلية التي كان يمكن أن تجري في ظل ظروف أفضل بكثير، وباستمرار الضغوطات الشعبية في المناطق كافة بضرورة وفق سياسة التعيينات لرؤساء وأعضاء الهيئات المحلية وتعطيل عملية الانتخابات المحلية التي كان يمكن أن تجري في ظل ظروف أفضل بكثير، وباستمرار الضغوطات الشعبية في المناطق كافة بضرورة وقف سياسة التعيينات لرؤساء وأعضاء الهيئات المحلية، واستقالة الكثيرين منهم نتيجة عدم قدرتهم على مواجهة ضغوط المحتمات المحلية، دخلت الحالة الفلسطينية إلى حلقة خطرة تهدد بانهيار نظام الحكم المحلي بأكمله، إلى جانب، الاهتزازات التي باتت ترافق حياة النظام السياسي الفلسطيني الذي بدا صامدا من جانب ومعطلا عن حياة سياسية حقيقية في جانب آخر.

لكل ذلك شكلت الانتخابات ضرورة وطنية لا يمكن التهرب منها، وجاءت في مواجهة ثلاث إرادات مختلفة تتنازع الموقف منها:

١. إرادة السلطة الوطنية الفلسطينية وهي إرادة شابها التردد في الإقدام على إجراء الانتخابات سواء الرئاسية أو التشريعية أو المحلية، فمن جانب تبدى أن هناك توجها يرى إجراء الانتخابات في مثل هذه الظروف يشكل استجابة للضغوطات الإسرائيلية والأمريكية التي تستهدف إقصاء القيادة الفلسطينية، ومن جانب آخر بدا أن هناك توجها يؤكد أن إجراء الانتخابات يشكل أحد آليات المواجهة مع الاحتلال ويفضح السياسة الأمريكية التي تتشدق بالديمقراطية، لكنها تريدها ديمقراطية مفصلة تعكس رغبات الإدارة الأمريكية وأهواءها من الحكام والسياسيين.

٢. إرادة القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي رأت أن الأزمة السياسية ليست مسوغاً لمنع عملية الإصلاح الفلسطيني أو تغطية الفساد والفاسدين، وأن الانتخابات تشكل العنوان الأساسي لتطوير الموقف الداخلي الفلسطيني في إطار تنظيم عملية مواجهة حركة حماس التي تمر بتطورات هامة أهمها: تغييرات جوهرية في تعاطي حماس مع مفهوم المقاومة من خلال قبول الهدنة، ثم وقفها في مسألة المشاركة في الحياة السياسية الرسمية، والحديث عن

المشاركة بالقرار السياسي والقيادة السياسية، ثم الموافقة على المشاركة في الانتخابات، ناهيك عن إشارات متقدمة من مسألة الموافقة على الدولة الفلسطينية في حدود ٦٧، كل تلك التغيرات بلورت إرادة جديدة في إطار المجتمع الفلسطيني تدعو إلى الانتخابات.

٣. إرادة القوى الخارجية مثل: إسرائيل، والولايات المتحدة التي تتحدث عن التغيرات بعينها في إطار المجتمع الفلسطيني وتنظر إلى الانتخابات نظرة استخدامية، فإذا كانت نتائجها تتضمن إبعاد الرئيس عرفات وخط المقاومة عن سدة الحكم فلا بأس فيها، وإذا كانت ستعزز شرعية هذا الخط فإن الإرداة الأمريكية وإسرائيل تفضلان استمرار الضغوطات على الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية بغية دفع أحدهم للاستسلام، إما تغيير توجهات الشعب الفلسطيني نحو قيادته وضمان تغييرها، أو طحن المجتمع الفلسطيني وطحن حركة فتح تحديدا، لتستبدل بقوى تمرر الحل على الطريقة الأمريكية بحيث تخضع لمتطلبات التغيير بقوى المقاومة.

وربما أدركت القيادة الفلسطينية أهمية هذه الانتخابات متأخرا، الأمر الذي يتطلب بلورة رؤية للتفاعل مع الحالة الدولية باعتبارها الخطوة الأولى في تطبيق خريطة الطريق، ومن الجدير بالذكر أن تردد

قيادة فتح أيضاً شكل العامل الأكثر تأثرا في عدم الإحكام على زمام دفة الانتخابات بأيدٍ واثقة من قبل القيادة الفلسطينية، فبعد انطلاق قطار التسجيل للانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية في ٤/ ٩/ ٢٠٠٤ ترددت حركة فتح بتسجيل مراقبيها لعملية التسجيل، الأمر الذي عكس تردد الحركة في تشجيع جمهورها الذهاب إلى مراكز التسجيل، وأظهر هذا الجمهور لغاية الآن مستويات أقل من المتوقع في عملية التسجيل. لا شك أن المشهد الفلسطيني تبعاً لاستمرار العدوان الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني لا يتيح إجراء الانتخابات وفق مناخها الملائم، لكن المؤكد أن تجاهل إجرائها قد يهدد النظامين السياسي والمحلي الفلسطيني.

العقبات والصعوبات التي تواجه عملية الانتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية

أولاً: حالة الاجتياحات الإسرائيلية الحالة وإعادة احتلال مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية، ومع استمرار هذه الحالة يستحيل إجراء انتخابات عامة.

ثانياً: ضعف الموقف الدولي وخاصة "اللجنة الرباعية" في التدخل لتطبيق خطة خريطة الطريق التي تطالب الفلسطينيين بضرورة إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في نهاية المرحلة الأولى من

الخطة، وكذلك تطلب بضرورة إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في نهاية المرحلة الأولى من الخطة وكذلك تطلب من إسرائيل في الفترة نفسها العودة إلى الوضع الذي كان قائما عشية اندلاع الانتفاضة.

ثالثاً: وضع مدينة القدس وضرورة مشاركة الفلسطينيين فيها بالانتخابات، واستحالة قبول الفلسطينيين لانتخابات تستثني مواطني القدس منها، وصعوبة الوصول لاتفاق مع حكومة شارون حول هذا الموضوع.

رابعاً: الموقف الإسرائيلي المدعوم من قبل أمريكا من مسألة إعادة انتخاب الرئيس عرفات.

خامساً: هنالك معوقات وجدل حول إقرار قانون انتخابات فلسطينية جديد وموقف القوى السياسية منه.

الخلاصة

إن هناك استحالة إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية دون تذليل تلك العقبات، على الرغم من الحاجة الفلسطينية للانتخابات.

أما بخصوص إجراء الانتخابات المحلية، فالأمر ممكن على أساس القرار المتخذ بضرورة إجرائها، وعلى مراحل – إن أمكن ذلك- خلال مدة أقصاها عام.

ملخص لأبرز التغيرات على الساحة الفلسطينية

أولاً: على مستوى السلطة الوطنية الفلسطينية

١. تعديل القانون الأساسي.
٢. إدخال منصب رئيس وزراء.
٣. عدم استواء العلاقة بين مؤسسة الرئاسة ومؤسسة رئاسة الوزراء بسبب استحداث المناصب الجديد.
٤. ضعف الأجهزة الأمنية.
٥. المطالبة بإجراء إصلاحات على أداء السلطة، وتبنيها المطلب الوطني للإصلاح.
٦. المطالبة بإجراء الانتخابات بعد سنوات من انتخابات المجلس التشريعي وانتخابات الرئاسة.

ثانياً على مستوى الفصائل الوطنية

إرباك البرنامج الوطني لمعظم الفصائل وضبابية الخطاب السياسي، وعدم نجاح الحوار الداخلي في الوصول إلى برنامج سياسي موحد، ووقفة أمام تساؤلات مثل وحدة الاستراتيجية، ووحدة أدوات النضال، وبرامج الحد الأدنى السياسي.

ثالثاً: على مستوى الوضع السياسي العام

- تعطل التسوية بعد الانقلاب السياسي في إسرائيل.
- تعطل تطبيق خريطة الطريق.
- بناء الجدار وفرض حقائق على الأرض.
- استبدال خطة شارون بخريطة الطريق.